

التشريعات فى شمال شبه الجزيرة العربية حتى القرن الخامس الميلادي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم الآثار المصرية كلية الآثار جامعة الفيوم
فى تخصص الشرق الأدنى القديم

مقدمة من الباحثة

سارة يوسف عبد النبي السيد

المعيدة بكلية الآثار جامعة الفيوم

قسم الآثار المصرية

تحت إشراف

د. حنان محمد ربيع

مدرس تاريخ وحضارة مصر و الشرق الأدنى

كلية الآثار جامعة الفيوم

(مشرفاً مشاركاً)

أ.م.د. هالة يوسف محمد سالم

أستاذ حضارات شبه الجزيرة العربية المساعد

القديم

قائم بأعمال رئيس قسم شبه الجزيرة العربية

المعهد العالى لحضارات الشرق الأدنى القديم

جامعة الزقازيق

(مشرفاً رئيساً)

٢٠١٩م / ١٤٤٠هـ

المُلخَص

التشريعات فى شمال شبه الجزيرة العربية حتى القرن الخامس الميلادي

مقدمة من: سارة يوسف عبد النبي السيد

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الناحية التشريعية والعرفية فى شبه الجزيرة العربية بصفة عامة وشمال شبه الجزيرة بصفة خاصة، وذلك بالاعتماد على سدُجُل من نقوش خلال الفترة التى تعود إلى ما قبل الألف الأول قبل الميلاد وحتى القرن الخامس الميلادي، سواء أكانت تلك النقوش نبطية أم ثمودية أم لحائية أم صفوية، وما خلفه من آثار، بالإضافة إلى الرجوع فى بعض الحالات إلى نقوش جنوب شبه الجزيرة العربية المدونة بخط المسند، فى محاولة للوصول - ما أمكن - لفهم أفضل للتشريعات والتقاليد والنظم التى تحكم سكان تلك المنطقة، حيث كانت النصوص التشريعية التى خلفها الأنباط فى الحجر هى أقدم وثائق تشريعية خلفها سكان شبه الجزيرة العربية بشكل عام، مما يدل على أن معرفتهم بالجانب التشريعي كانت ظاهرة قبل القرن الأول ق.م على أقل تقدير. ومن خلال دراسة عدد من النقوش الشمالية تبين وجود سلطة تشريعية وتنفيذية ودينية تحكم وتسيطر على مجتمع شمال شبه الجزيرة العربية، ويمكن الاستدلال عليها من عدد كبير من المفردات فى النقوش، كلفظة (ملك أو حاكم أو رئيس أو قاضى أو أفكل أو اسم معبود).

كما عرفت شعوب شمال شبه الجزيرة العربية قانون ملكية المقابر، حيث كان أشد وضوحاً عند الأنباط، وكان يسجل ذلك على المقبرة، وفى وثيقة قانونية رسمية، وكان ذلك يتضمن أيضاً بعض التوصيات التى يوصي بها صاحب المقبرة لذويه فى كيفية التصرف بها بعد وفاته. وقد تمتعت المرأة فى شمال شبه الجزيرة العربية بحقوق مهمة، ومن أهم هذه الحقوق التملك، وخاصةً ملكية المقابر، حيث تنوعت المقابر التى تمتلكها المرأة، فبعضها فردية لنساء فقط، وأخرى مشتركة بين عدة نساء، أو بين الرجل والمرأة، وجميع النقوش التى على المقابر النسائية ذات صبغة قانونية، مما يؤكد أن للمرأة - خاصة المرأة النبطية - استقلالية قانونية، وعدم تبعيتها لوصاية من الرجل.

مارس سكان شمال شبه الجزيرة العربية طقس الحج، وأستتبعت بعض التشريعات الضمنية الخاصة بهذا الطقس، وذلك لإثبات صحة الحج، كالقرايين، والطواف، وحرمة حمل السلاح، والطهارة المادية والمعنوية. حيث كان للمعبد فى شمال شبه الجزيرة العربية حقوقه وتشريعاته، ومن أهم تلك الحقوق ما يسمى بالعشور، أى أن يكون للمعبد وكهنته نصيب العشر من دخل كل فرد، تدفع كل سنة.

عرف مجتمع شمال شبه الجزيرة العربية نظاماً للزواج، كما يلاحظ أن النصوص الخاصة بقواعد وتشريعات الزواج عند هذه المجتمعات محدودة، فهناك إشارات ضئيلة توضح كيفية الزواج، كما عرفوا الطلاق، ولا توجد وثائق خاصة بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالطلاق عند شمال شبه الجزيرة العربية،

ولكن يبدو أن الأرجحية في الحقوق كانت للرجل، وأنه يحق للرجل أن يُطلق في حالات خاصة، كما هو سائد عند العرب والأقوام الأخرى. وظهر بوضوح في مقابر الحجر النبطية والنقوش الحسائية نظام الانتساب وحضانة الأبناء، وخاصة النسب الأمومي.

فقد شاع في المجتمع النبطي واللحياني ظاهرة الإرث، ولا توجد معلومات عن الميراث غير تلك التي تتعلق بورثة المقابر، وحقوق دفن الورثة الشرعيين. كما كان للمرأة النبطية واللحيانية والتدمرية نصيب من إرث أبيها وزوجها.

فرضت المجتمعات الشمالية بعض العقوبات المٌشددة على القتل وعقوبته الثأر أو الدية، وعلى الزنا الذى يصل عقوبته إلى الموت، وعلى السرقة التى تصل عقوبتها إلى قطع اليد اليمني، واسترداد ما تم سرقة.

عرف مجتمع شمال شبه الجزيرة العربية أنواع مختلفة من المعاملات الاقتصادية القانونية المهمة فى أى مجتمع متحضر، لكشراء والبيع والرهن والإيجار وغيرها من أنواع التبادل التجاري والاقتصادي، وربما جاءت ضوابط تلك المعاملات على هيئة أعراف أو قوانين مكتوبة؛ لتنظيم العلاقات بين الأفراد، وقد كفلت السلطة العامة احترام هذه العلاقات وتنفيذها.

وقسمت هذه الرسالة إلى:

- المقدمة: تناولت الباحثة فيها أسباب اختيار الموضوع، والصعوبات التى تواجهها فى تلك الدراسة، والنتائج المرجوة من هذا البحث، والدراسات السابقة.
- التمهيد: تناولت الباحثة فيه الإطار الجغرافى والتاريخى لموضوع البحث.
- الفصل الأول: التشريعات فى المصادر اللأغوية: فقد قسمت الباحثة هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: تناولت فيه التعريف اللأغوي والاصطلاحي لمفردات التشريع والقانون والعرف والعادات والتقاليد والفرق بينهم، ومحاولة تطبيق هذا على مجتمع شمال شبه الجزيرة العربية.
- المبحث الثاني: قد تناولت فيه المفردات المتعلقة بالتشريعات فى نقوش شمال شبه الجزيرة العربية، وفيها تم مناقشة عدد من الألفاظ اللأغوية ذات دلالات تشريعية فى النقوش الشمالية.
- المبحث الثالث: قامت الباحثة فيه بذكر مصادر التشريعات فى شمال شبه الجزيرة العربية.
- الفصل الثاني: الهيئات المعنية بالتشريع بشمال شبه الجزيرة العربية: فقد قسمت الباحثة هذا الفصل إلى مبحثين:
- المبحث الأول: وتناولت فيه الباحثة السلطة التشريعية المكونة من رئيس القبيلة والحاكم والملك والقاضى والمفسر، ودور القبيلة فى لحيان والمجتمع الثمودي والصفوي، وتأثيرهم على الجانب التشريعي فى المنطقة.

المبحث الثاني: وتناولت فيه الباحثة السلطة التنفيذية، ومهامها، مع ذكر دور الكهنة.

- **الفصل الثالث: التشريعات الجنائية والدينية:** وقد قامت الباحثة بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تناولت فيه التشريعات الخاصة بالمقابر، التي تتمثل في قانون ملكية المقبرة والتشريعات الخاصة بالتعدي عليها.

المبحث الثاني: تناولت فيه التشريعات الخاصة بالمعابد، وتتمثل تلك التشريعات في عدد من أوامرونواه تتعلق بحرمة المعابد وخاصة في الحج، بالإضافة إلى حقوق المعبد من العشور.

- **الفصل الرابع: التشريعات الاجتماعية:** وقد قامت الباحثة بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تناولت فيه التشريعات الأسرية، كالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث.

المبحث الثاني: قد تناولت فيه التشريعات الجنائية الخاصة بالجرائم كالقتل وما يترتب عليه من عقوبات كالنار والدية، بالإضافة إلى جريمة الزنا والسرقة.

- **الفصل الخامس: التشريعات الاقتصادية:** وقد قامت الباحثة بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تناولت فيه حقوق الملكية وأنواعها المختلفة، كالملكية الخاصة والعامة وملكية المعبد.

المبحث الثاني: تناولت فيه الضرائب وتنقسم إلى ضرائب دينية وزراعية وتجارية.

المبحث الثالث: تناولت فيه معاملات البيع والشراء بما في ذلك نظم الأسواق، والمعاملات الاقتصادية.

- **الخاتمة:** وتتضمن النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال هذه الدراسة.

- **الملاحق:** وتتضمن ملحق للجداول التوضيحية والأشكال والخرائط والنقوش التي ورد ذكرها ضمن تلك الدراسة.

- **قائمة المراجع العربية والمترجمة إلى العربية والأجنبية:** وهي التي استعانت بها الباحثة في هذه الدراسة.

- **فهرس المفردات.**

لجنة الإشراف العلمي:

أ.م.د/ هالة يوسف محمد سالم

أستاذ حضارات شبه الجزيرة العربية المساعد، قائم بأعمال رئيس قسم شبه الجزيرة العربية المعهد العالي لحضارات الشرق الأدنى القديم جامعة الزقازيق.(مشرفاً رئيساً).

د/ حنان محمد ربيع

مدرس تاريخ وحضارة مصر والشرق الأدنى القديم كلية الآثار جامعة الفيوم.(مشرفاً مشاركاً).